

## TIER 1 | USCIRF-RECOMMENDED COUNTRY OF PARTICULAR CONCERN (CPC)

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي)، وقد أسست بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA) الصادر عام 1998، والذي يرصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على المعايير الدولية في رصد الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتقدم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل ومتميز عن وزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2018 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كامل لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2018 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) عام إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2017، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

### سوريا

**النتائج الرئيسية:** في عام 2017، ظلت أوضاع الحريات الدينية، فضلاً عن أوضاع حقوق الإنسان، مريعة في سوريا. فقد استمرت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش)، معظم العام، في تنفيذ عمليات الإعدام الجماعية ومهاجمة السكان المدنيين، واختطاف أبناء الأقليات الدينية. وبحلول نهاية العام، كان التنظيم قد دُحر على أيدي «التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية» إلى حد كبير في «الرقعة» و«دير الزور». أما الحكومة السورية فقد استمرت في استهداف المناطق ذات الغالبية السنية وتهجير أهلها. وشهد العام نفسه أيضاً تصاعداً مهولاً في مشاركة «قوات الدفاع الوطني»؛ وهي ميليشيات مدعومة وممولة من إيران ومُحققة بالقوات المسلحة السورية، في أعمال العنف الطائفي التي تستهدف السنة. كما نُفذت الهجمات الطائفية أيضاً من جانب حلفاء النظام السوري، بما فيهم المقاتلون الشيعة الأجانب الذين جندتهم «قوات الحرس الثوري الإيراني» من أفغانستان وباكستان والعراق ولبنان. واستمر التفاوت القائم في مستويات تقييد الحريات الدينية في المناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة المسلحة. أما في شمالي شرق سوريا، فوردت شكاوى من المسيحيين الذين يعيشون في ظل الإدارة الذاتية الكردية من تزايد التدخلات في المدارس المسيحية الخاصة ومصادرة الممتلكات. كما شنت جماعات المعارضة الإسلامية المسلحة في شمالي سوريا، بما فيها «هيئة تحرير الشام» المرتبطة بتنظيم القاعدة، هجماتها على الحجاج الشيعة، مُضيفة الخناق على من يعارضون قواعدهم الإسلامية المترتبة.

ونظراً لجميع هذه الأعمال التي يرتكبها نظام الأسد، وعناصر المعارضة المسلحة، والجماعات التي تصنفها الولايات المتحدة على أنها إرهابية، فإن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) تجد أن سوريا تستحق، مرة أخرى، في عام 2018، التصنيف كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA)، على نحو ما هي عليه منذ عام 2014. كما تجد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، أيضاً، وبناءً على الأوضاع المشهودة في عام 2017، أن تنظيم داعش يستحق التصنيف كـ «كيان مثير للقلق على نحو خاص» (EPC)؛ لما ارتكبه من أعمال تُصنّف بأنها انتهاكات للحريات الدينية بموجب التعديلات التي أُجريت على «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA) في ديسمبر (كانون الأول) 2016.

## التوصيات المقدمة إلى حكومة الولايات المتحدة

- تصنيف سوريا كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، وفق «قانون الحرية الدينية الدولية» (IRFA).
- تصنيف تنظيم داعش كـ «كيان مثير للقلق على نحو خاص» (EPC)، بموجب «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA)، وفق تعديله بقانون «فرانك ر. وولف للحريات الدينية الدولية» لعام 2016؛ وذلك بالنظر إلى سيطرة هذا التنظيم على الأراضي في سوريا وممارساته فيها خلال عام 2017.
- إدانة الجرائم التي يرتكبها نظام الأسد ضد الإنسانية واضطهاده الوحشي للسنة وغيرهم، مع حث الدول الأخرى على أن تحذو حذو الولايات المتحدة في هذا الشأن.
- حث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودوله الأعضاء على التنفيذ الصارم للقرارات المصدق عليها والالتزام بها، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام [2118](#)، [2139](#)، [2165](#)، [2209](#)، [2254](#).
- مواصلة دعم الجهود الدولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في هذا الصراع والتحقيق فيها، بما في ذلك [اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية المكلفة بأداء أعمالها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة](#)، وكذلك [الآلية الدولية المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية لأخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في سوريا](#).
- استخدام أدوات محددة الأهداف ضد مسؤولين معينين وهيئات بعينها ممن ثبتت مشاركتهم في انتهاك حقوق الإنسان أو ممن ثبتت مسؤوليتهم عن وقوع تلك الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات الصارخة للحريات الدينية. وتتضمن هذه الأدوات قائمة المواطنين المحددة أسماؤهم بصفة خاصة، والصادرة عن «مكتب مراقبة الأصول الأجنبية» التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، مع رفض منحهم تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة بموجب المادة (604(a))، من «قانون الحريات الدينية الدولية» (IRFA)، و«[قانون ماغنيتسكي الشامل للمساءلة فيما يتصل بحقوق الإنسان](#)»، بالإضافة إلى تجميد الأصول المالية بموجب «قانون ماغنيتسكي الشامل».
- تشجيع «التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية»، في اجتماعاته الدولية المستمرة، على العمل على وضع التدابير لحماية الأقليات الدينية والعرقية المستضعفة للغاية ومساعدتها، بما في ذلك زيادة المساعدات الإنسانية العاجلة وتقديم الدعم الطويل الأجل في البلدان المضيفة لأولئك الذين تُؤمَل عودتهم إلى ديارهم بعد انتهاء الصراع.
- إطلاق المساعي بين وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية وما إليها من الأطراف التي لها التوجهات ذاتها من بين أعضاء «التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية»، من أجل تمويل وتطوير البرامج التي تعزز التسامح بين المذاهب والأديان، والتخفيف من حدة التوترات الطائفية، وتعزيز احترام الحريات الدينية والحقوق ذات الصلة، في البلدان المجاورة، وإعدادًا لسوريا في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.
- الاستمرار في إعادة توطين اللاجئين السوريين إلى الولايات المتحدة؛ وفق برامج الفحص والتدقيق الملائمة، مع إعطاء الأولوية لضحايا داعش والأقليات الدينية المستضعفة.

وينبغي للكونغرس الأمريكي:

- التصديق على قانون حقوق الإنسان (390H.R.)؛ وهو «قانون الإغاثات الطارئة والمساءلة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في العراق وسوريا لعام 2017»، وقانون (S. 1158)؛ وهو «قانون إيلي ويزل لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية لعام 2017»، وقانون (S. 905)؛ وهو «قانون المساءلة فيما يتعلق بجرائم الحرب في سوريا»، وذلك للمساعدة على مكافحة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية والتخفيف من حدتها وإبداء الاستجابة بازائها.
- التصديق على قانون 4238H.R.؛ وهو «قانون العقوبات المفروضة على الإرهابيين المقاتلين بالوكالة عن إيران لعام 2017»، الذي يفرض عقوبات تتعلق بالأعمال الإرهابية على جماعتين من الجماعات المسلحة التي تمسك إيران بزمامها؛ وهما: جماعة «عصائب أهل الحق» و«حركة حزب الله النجباء» اللتان ارتكبتا جرائم طائفية في سوريا.

### معلومات مرجعية

|  |
|--|
| <p>سوريا</p> <p>الاسم الرسمي كاملاً: الجمهورية العربية السورية</p> <p>نظام الحكم: جمهوري رئاسي، نظام استبدادي للغاية</p> <p>عدد السكان: 18028549 (وفق تقدير يوليو (تموز) 2017)</p> <p>الديانات / المذاهب التي تعترف بها الحكومة: الإسلام (السنّي / الشيعي) والمسيحية واليهودية والدروز.</p> <p>الديموغرافية الدينية:*</p> <p>87% مسلمون (ويشمل 74% سنة، و13% علويون وإسماعيليون وشيعة)</p> <p>10% مسيحيون (أرثوذكس، وبابويون، ونساطرة).</p> <p>3% دروز</p> <p>يهود (قلة باقية في دمشق وحلب)</p> <p>*كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية</p> |
|--|

لا تزال عائلة الأسد تحكم سوريا منذ ما يزيد عن خمسين عامًا. فقد صار بشار الأسد رئيسًا للبلاد، في عام 2000، بعد وفاة والده. وتنتمي عائلة الأسد إلى الطائفة العلوية، وهي طائفة شيعية أقلية تُشكّل نحو ثلاثة عشر بالمائة من مجموع سكان سوريا. وقد تقلد العلويون المواليون لعائلة الأسد، منذ اعتقالها سدة الحكم، المناصب الحكومية، بما فيها المناصب الرفيعة في الجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات. وعلى الرغم من أن الحكومة التي يهيمن عليها العلويون علاقاتها مع العوائل السنّية البارزة، وإن بهدف تعزيز قوتها، إلا أن معظم العلويين يعيشون جنبًا إلى جنب مع بني طائفتهم، ولا يُولون ثقّتهم في الغالب لأبناء الطوائف الدينية الأخرى. ومن ثمّ، شبّت نيران التوترات الطائفية المتراكمة عبر التاريخ سريعًا فور اندلاع الانتفاضة المدنية وخروج التظاهرات المناهضة للحكومة في عام 2011.

وما إن بدأت التظاهرات، حتى فتحت الحكومة أبواب سجن «صيدنايا» المعروف ببشاعته، لئُطلق سراح حوالي مائتين من المسجّلين بوصفهم من «الأصوليين الإسلاميين». وقد استأنف كثير منهم مسيرتهم، وصاروا قادة في تنظيم داعش و«هيئة تحرير الشام» التابعة لتنظيم القاعدة. وقد ضرب الرئيس الأسد ونظامه على وتر المخاوف الطائفية الكامنة تاريخيًا، معلنًا مرارًا

وتكراراً أن الحكومة تحارب «فصائل إسلامية متطرفة» تُوجِّح نيران الفتن الطائفية. وبذلك تعلقت آمال الأقليات الدينية، بما في ذلك الدروز والإسماعيليون والمسيحيون والعلويون، بالرئيس الأسد بوصفه الكيان الوحيد القادر على حمايتهم من المتطرفين السنة.

وقد شهد عام 2017 التطورات الرئيسية التالية في الصراع السوري: (1) إخلاء حلب، وهي آخر المدن الكبرى التي في قبضة المعارضة المسلحة، (2) توصلت إيران وروسيا وتركيا إلى اتفاق لإنشاء «مناطق تخفيف التصعيد»، (3) حرّر «التحالف الدولي» مدينتي الرقة ودير الزور من قبضة تنظيم داعش، (4) شنت القوات السورية والروسية والقوات المدعومة من إيران هجوماً على مدينة إلب، إلى جانب فرضها حصاراً شديداً على ضاحية الغوطة بدمشق؛ وكلاهما مشمولتان باتفاق «مناطق تخفيف التصعيد» على ما يُزعم. كما تغيرت ديناميكية الصراع تغيراً خطيراً بعد سقوط شرقي مدينة حلب بأيدي القوات المسلحة السورية وحلفائها الإيرانيين؛ فما إن سقطت المدينة، حتى زاد عدد المقاتلين السوريين المنضمين إلى الميليشيات المدعومة من إيران زيادة كبيرة. وقد بلغ عدد المجندين في وحدات «قوات الدفاع الوطني»، التي تدعمها إيران، منذ ربيع عام 2017، حوالي 90 ألف جندي سوري. وفي أبريل (نيسان) 2017، أقر البرلمان السوري تشريعاً ألحقت بموجب «قوات الدفاع الوطني» رسمياً في القوات المسلحة السورية. وترفع «قوات الدفاع الوطني» تقاريرها مباشرة إلى «قوات الحرس الثوري الإيراني» أو إلى قادة «حزب الله» أو إلى كليهما، وترفع صوراً وأعلاماً شيعية شديدة التعبير عن الطائفية.

وبنهاية عام 2017، كان تنظيم داعش قد نُجر إلى حد كبير في سوريا. ففي أواخر العام 2017، فقد التنظيم الإرهابي عاصمته «مدينة الرقة»، والمناطق التي كان يسيطر عليها في محافظة دير الزور. ولأدت عناصر التنظيم بالفرار إلى ريف «حماة» وغيرها من المناطق الصحراوية. وقد لقي كثير من عناصر التنظيم مصرعهم على يد «التحالف الدولي» في أثناء القتال، وفر آخرون من سوريا؛ إذ ذهب بعضهم إلى شبه جزيرة سيناء.

وقد كان لهذا الصراع المستمر لما يقرب من سبعة أعوام عواقبه الإنسانية الوخيمة. فوفق ما أعلنته الأمم المتحدة، بنهاية المدة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد اللاجئين حوالي ستة ملايين لاجئ، إلى جانب ما يزيد عن ستة ملايين نازح داخل البلاد، مع تجاوز إجمالي عدد الوفيات 470 ألف متوفى. كما كشفت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» عن أن حصيلة القتلى في عام 2017 وحده بلغت 10204 قتيلاً، بما في ذلك 4148 قتيلاً لقوا مصرعهم على يد النظام السوري، و1436 قتيلاً على يد القوات الروسية، و316 قتيلاً على يد الإدارة الذاتية التي يهمن عليها الأكراد، و25 قتيلاً على يد «هيئة تحرير الشام»، و186 قتيلاً على يد مختلف فصائل المعارضة المسلحة. وقد وثقت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» أيضاً عدداً إجماليه 898 هجوماً على المنشآت المدنية الحيوية خلال العام نفسه، بما فيها 431 هجوماً نفذها النظام السوري، و239 هجوماً نفذتها القوات الروسية، و29 هجوماً نفذها تنظيم داعش، وتسع هجمات من «هيئة تحرير الشام»، و182 هجمة نفذتها أطراف أخرى. ومن إجمالي هذه الهجمات، تعرضت دور العبادة لمائة واثنين وثمانين هجمةً نفذتها مختلف الأطراف المسلحة المتصارعة.

## أوضاع الحريات الدينية في عام 2017

**الانتهاكات التي ارتكبتها نظام الأسد والجماعات التابعة له:** في عام 2017، واصلت الحكومة السورية ذات القيادة العلوية هجماتها على الأغلبية السنية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. فمن بين حصيلة القتلى من المدنيين في سوريا، وجدت «اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية»، والتي أنشأتها الأمم المتحدة، أن غالبية الضحايا والمحتجزين المدنيين كانوا من السنة، وأن الحكومة السورية قد ضربت الحصار على مناطق المعارضة ذات الأغلبية السنية، مستخدمةً إياه كسلاح لها في الحرب. فقد وثقت اللجنة، على سبيل المثال، أن حزب الله والقوات الحكومية قد حاصرا مدينة «مضايا» ذات الأغلبية السنية من شهر يوليو (تموز) 2015 حتى أبريل (نيسان) 2017، مما أجبر السكان على اللجوء إلى «أكل الخشاش وأوراق الشجر والقطن، وهي الأمور التي اضطر شيوخ الدين إلى تحليلها رسمياً بوصفها جائزة شرعاً». كما واصلت

الحكومة حظرها المفروض على تواصل السنّة مع بني مذهبهم من غير السوريين، على الرغم من سماحها بذلك لأبناء الديانات الأخرى، ومنهم المسيحيون. وكذلك، حظرت الحكومة التواصل ما بين الطائفة اليهودية واليهود القاطنين في إسرائيل.

إلى جانب ذلك، أُعيد توزيع المقاتلين الشيعة الأجانب، ممن جندتهم «قوات الحرس الثوري الإيراني» في الأساس من أفغانستان وباكستان والعراق ولبنان، للقتال إلى جانب «قوات الدفاع الوطني» والقوات المسلحة السورية. وعلى الرغم من أن أعداد هؤلاء المقاتلين الأجانب غير معروفة على وجه الدقة، إلا أن منهم ألفي أفغاني قد قُتلوا، وأصيب ثمانية آلاف آخرون، في أثناء قتالهم في سوريا، ضمن فيلق «فاطميون». ويقال إن كثيرًا منهم كانوا دون سن الرابعة عشرة. ومعظم هؤلاء المقاتلين الأفغان كانوا لاجئين في إيران، وقد وُعدوا بمنحهم الجنسية الإيرانية في مقابل تجنيدهم للقتال في سوريا، إذ قيل لهم إنهم سيذودون عن مشاهد الشيعة في دمشق. وقد استُعملوا، بدلاً من ذلك، للقتال في أماكن أخرى، بما في ذلك مقاتلة تنظيم داعش في «دير الزور»، ومحاربة «هيئة تحرير الشام» في إدلب، على حين وقف مقاتلو حزب الله وقوات الحرس الثوري الإيراني يحرسون المشاهد المقدسة. وبسبب تعبئة المقاتلين الشيعة الأجانب من دول مثل أفغانستان وباكستان، شن السنّة هجماتهم على الشيعة في تلك البلدان، وفي ذلك مؤشر على أن الصراع في سوريا أثره في تفاقم حدة التوترات في بلاد أخرى. كما أُميّط اللثام عن أن جماعة «عصائب أهل الحق» و«حركة حزب الله النجباء»، بقيادة الجنرال «قاسم سليمان» التابع لـ «قوات الحرس الثوري الإيراني»، قد ارتكبتا جرائم طائفية، منها الاغتصاب والإغارة والاختطاف، بحق السنّة في سوريا. وقد خاض هذان التنظيمان معارك استرداد مدينتي «حلب» و«دير الزور»، نيابة عن النظام السوري.

كما تكشف الأحداث التي وقعت في أعقاب سقوط مدينة «حلب» عن النزوح القسري وتهجير سكان المناطق ذات الغالبية السنية؛ مثل ضواحي دمشق ومحافظة دير الزور شرقي سوريا، وإعادة توطينهم مع الميليشيات الشيعية العراقية واللبنانية والإيرانية وعائلاتهم. ويأتي ذلك، وفق المحللين، على غرار سياسة تتبعها إيران في بلدان أخرى، بما فيها أفغانستان، بهدف تركيز الشيعة في المناطق الإستراتيجية. وقد تجلّى ذلك في سوريا في المناطق السنية في ضواحي دمشق، وحمص، ودير الزور. كما أفاد المسيحيون، في الأحياء المسيحية العتيقة في دمشق، مثل باب توما وباب شرقي، بتعرضهم للضغوط من أجل بيع ممتلكاتهم إلى رجال أعمال إيرانيين من القطاع الخاص يساعدون على تنفيذ ذلك المشروع. ووفق ما تفيد به منظمات حقوق الإنسان، فإن السنّة والمسيحيين من سكان «قُصير»، إحدى القرى بريف حمص، قد مُنعوا من الدخول للعودة إلى ديارهم. وفي يناير (كانون الثاني) 2018، أي بعد نهاية المدة المشمولة بالتقرير، وافق نظام الأسد على أن يفتح في جميع المدن السورية فروعاً لجامعة آزاد الإسلامية الإيرانية وثيقة الصلة بـ «قوات الحرس الثوري الإيراني».

كذلك، تواصلت شكاوى الدروز والإسماعيليين من الضغوط التي يتعرضون لها من جانب الحكومة السورية من أجل الانضمام إلى القوات المسلحة السورية. ونظراً لأن هاتين الطائفتين تعيشان في مناطق معزولة نسبياً من الطوائف الدينية الأخرى، فقد كانتا عرضة لهجمات جميع الجماعات المسلحة، بما فيها النظام السوري. كما أن الحكومة قد سجنّت أو اختطفت من الطائفتين رجالاً عارضوا طلب الحكومة السورية تجنيد الذكور الذي تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة عشرة إلى الثانية والأربعين في صفوف الجيش. وقد لاذ معظم الرجال من هذه الفئة العمرية بالفرار خارج البلاد، نتيجة لذلك.

الانتهاكات التي ارتكبتها تنظيم داعش: حُرّر عدد كبير من السجناء على يد «التحالف الدولي» و«قوات سوريا الديمقراطية» ذات الغالبية الكردية والمدعومة من الولايات المتحدة، وإن كان تنظيم داعش قد أخلى تلك معظم تلك السجناء قبل هزيمته. وقد عثرت «قوات سوريا الديمقراطية» على مائة سجين لا يزالون على قيد الحياة في سجن «أبو حمام»، في ريف دير الزور. إلا أن كثيرًا من السجناء المنتمين إلى الأقليات الدينية لا يزالون مفقودين. فلا يزال في قبضة تنظيم داعش خمسة وعشرون سجيناً مسيحياً لم يُطلق سراحهم بعد، ويكتنف الغموض ملابسات أوضاعهم هناك. إلى جانب ذلك، يكشف تحرير تلك المناطق التي كان تنظيم داعش يسيطر عليها استمرار اختفاء بعض من أبرز رجالات الدين المسيحيين، بمن فيهم القس اليسوعي الإيطالي «الأب باولو دال أوليو»، وأسقف حلب الأرثوذكسي السرياني «مار جرجيوس يوحنا إبراهيم»، وأسقف الروم الأرثوذكس في

حلب «بول يازجي»، والقس الكاثوليكي الأرمني «الأب ميشال كيال»، والقس الأرثوذكسي الرومي «الأب ماهر محفوظ»، إلى جانب آخرين.

كما واصل تنظيم داعش هجماته طوال العام على المدنيين. ففي مايو (أيار)، شن مقاتلو التنظيم هجمات على قريتي «عقارب الصافية» و«المنبوجة»، في محافظة حماة ذات الغالبية الإسماعيلية؛ وهي أقلية من المسلمين الشيعة. وقد أسفر الهجوم على القريتين عن مقتل اثنين وخمسين فرداً. كما أفاد الناجون بأن قد تعرضوا للمضايقات الشفهية بشأن معتقداتهم الدينية، من جانب مقاتلي التنظيم. وفي أكتوبر (تشرين الأول)، أمسك التنظيم بحافلة ممتلئة بالمسافرين من الدروز، وكانت في طريقها من دمشق إلى إدلب. وقد أخذ التنظيم ركاب الحافلة الخمسين رهائن، ليطلق سراحهم بعدها بوقت قصير، باستثناء اثنين منهما يُرجَّح أنهما قد لقيتا مصرعهما قتلًا.

وفي أواخر أكتوبر (تشرين الأول)، وفي مدينة «القريتين» التي طالما كانت غالبية سكانها من المسيحيين، في محافظة حمص، أعدم التنظيم 116 فرداً، في غضون عشرين يوماً، قبل أن تستعيد قوات النظام السوري سيطرتها على المدينة. وكان بالمدينة، قبل قديم تنظيم داعش، ألفا مسيحي، لم يبق منهم إلا بضع مئات عندما وقعت المدينة بيد التنظيم في عام 2015؛ إذ لاذ كثير منهم بالفرار خوفاً ورعباً من خطر قديم التنظيم الوشيك وقتها. ولمَّا دخل التنظيم مدينة «القريتين» أول مرة، أخذ مقاتلوه مائتين من المسيحيين رهائن حتى وافقوا على دفع «الجزية» ليُسمح لهم بالبقاء في مدينتهم.

**جماعات المعارضة المسلحة:** لا توجد في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة أي سياسات رسمية أو ثابتة فيما يتعلق بالمسيحيين أو المسلمين من غير السنَّة. ففي عام 2017، استعادت الحكومة السورية، مع حلفائها من الروس والإيرانيين، كثيرًا من المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة المسلحة رسميًا؛ ولم يبقَ تحت حكم المعارضة المسلحة من ثمَّ إلا عدد ضئيل من تلك المناطق. وكانت نتيجة ذلك أن ارتكبت المعارضة المسلحة عددًا من حوادث انتهاك الحريات الدينية يقل كثيرًا عما وقع منها من انتهاكات في الأعوام الماضية. غير أن الجماعات المسلحة جميعها واصلت انتهاكاتها لحقوق الإنسان في المناطق التي لا تزال في قبضتها.

ومن ذلك، أن الطائفة الدرزية الصغيرة، التي تعيش في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش، ثم «هيئة تحرير الشام»، اضطرت إلى التحول إلى المذهب السنِّي في عام 2015، ولم يتمكن أبناؤها من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية أو العودة إلى ممارسة تقاليدهم الدرزية، في عام 2017.

كما أفادت تقارير «اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية» أنه في مارس (آذار)، أعلنت «هيئة تحرير الشام» مسؤوليتها عن انفجارين في ساحة «باب الصغير»، وهي محج شيعي معروف، ما أسفر عن مقتل أربعة وأربعين مدنيًا، وإصابة مائة وعشرين آخرين، أغلبهم من الحجاج الشيعة. كذلك، أفادت تقارير اللجنة أيضًا بوقوع تفجير في ضاحية الراشدين في مدينة حلب، وهو التفجير الذي استهدف بشكل رئيسي الشيعة الذين تم إجلاؤهم من بلدي الفوعة وكفرية، في أثناء توقفهم لتناول الغذاء، ما أودى بحياة ما لا يقل عن خمسة وتسعين فردًا، من بينهم ثمانية وستون طفلًا، إلى جانب إصابة مائتين وستة وسبعين آخرين. وقد ردد المارة على موقع الحادث عبارات الشتم والسباب الطائفية. ولم تُعلن أي جماعة مسلحة بعينها مسؤوليتها عن الحادث.

إلى جانب ذلك، اختطفت الجماعات المسلحة السجناء؛ إذ يرون في اختطافهم أهمية لإجبار الحكومة على تبادل السجناء أو لإجبار الجماعات المسلحة الأخرى على دفع الفدية. ومن ذلك أن ما يصل إلى مائة رجل، من ضاحية عدرا العمالية بدمشق، ممن ينتمون إلى طوائف من الأقليات الدينية، لا يزالون رهن الأسر، منذ سبتمبر (أيلول).

**الإدارة الذاتية الكردية:** وردت شكاوى من الأقليات الدينية والعرقية وغير الكردية من انتهاكات حقوقية ارتكبتها الإدارة الذاتية الكردية التي تسيطر على رقعة تبلغ نسبتها ثلاثين بالمائة من منطقة الحكم الذاتي شمال شرقي سوريا. فوفق ما أعلنه «المرصد الآشوري لحقوق الإنسان»، وردت التقارير من الجماعات غير الكردية في تلك المنطقة عن وقوع تغييرات ديمغرافية قسرية شملت تهجير المسيحيين الأرمن والآشوريين والعرب السنّة، وإحلال الأكراد محلهم، وفرض اللغة الكردية وثقافتها في بعض المناطق. كما كشفت تقارير «المرصد الآشوري لحقوق الإنسان» أيضاً عن زيادة الضغوط على المدارس الخاصة المسيحية في محافظة الحسكة لتدريس اللغة الكردية وتوظيف معلمين أكراد فيها وكذا تعديل مناهجها، بما في ذلك تضمينها دروساً عن «عبد الله أوجلان»، زعيم حزب العمال الكردستاني الذي تضعه الولايات المتحدة على قوائم المنظمات الإرهابية، مع التهديد بإغلاق تلك المدارس إذا لم تمتثل لذلك. وكذلك، أبلغ بعض زعماء الطائفة المسيحية هناك «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الولية» (USCIRF) بأن السلطات الكردية قد استولت على المنازل التي هجرها أهلها بسبب الصراع. وفي أواخر عام 2017، صدرت عن الإدارة الذاتية الكردية تشريعات تنظيمية تأمر بتخصيص منازل المسيحيين المهجورة في مدينة الطبقة، في محافظة الرقة، لصالح العوائل الكردية، في حال لم يكن أهلها قد عادوا إليها بعد. كما اتهمت الأقليات المسيحية والشيعية أيضاً «قوات سوريا الديمقراطية» التي يهيم عليها الأكراد بالعمل مع الإدارة الذاتية الكردية على تهميش الفئات السكانية من غير الأكراد وممارسة التمييز ضدهم بل ومهاجمتهم في بعض الأحيان.

### السياسة الأمريكية

كانت الأولوية القصوى في السياسة الأمريكية لعام 2017 في سوريا هي دحر تنظيم داعش. فقد حقق «التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية»، بمساعدة «قوات سوريا الديمقراطية» المدعومة من الولايات المتحدة، نجاحاً ملحوظاً على تلك الجبهة؛ إذ حرر ما يقرب من ثلاثة ملايين ومانتي ألف سوري من قبضة تنظيم داعش. وكان وزير الخارجية الأمريكية «ريكس تيلرسون»، في يناير (كانون الثاني) 2018، أي بعد انتهاء المدة المشمولة بالتقرير، قد أعلن تفصيلاً الأولويات الخمسة لدى الولايات المتحدة فيما يتعلق بسوريا؛ وهي: (1) منع الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة، مثل «هيئة تحرير الشام»، من استعادة السيطرة أو تنفيذ هجمات على المواطنين الأمريكيين في الداخل أو في الخارج أو على حلفاء الولايات المتحدة، (2) الالتزام المتبادل بحل الأزمة من خلال عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2254)، بما في ذلك إجراء انتخابات تتسم بالحرية والنزاهة في ظل دولة سورية مستقلة موحدة مستقرة في مرحلة ما بعد الأسد، (3) تقليص النفوذ الإيراني في سوريا، (4) تيسير عودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم عودةً آمنة طوعية، (5) ضمان خلو سوريا من أسلحة الدمار الشامل.

وفي ديسمبر (كانون الأول) عام 2017، صرح وزير الدفاع الأمريكي «جيمس ماتيس» أنه من المرجح أن تبقى القوات العسكرية الأمريكية في سوريا لمدة تتراوح ما بين ثمانية عشر شهراً إلى عامين، من أجل ضمان استقرار سوريا ومنع تنظيم داعش من معاودة الظهور.

ووفق ما أعلنته وزارة الدفاع الأمريكية، فإن عدد القوات الأمريكية المنتشرة في سوريا، منذ ديسمبر (كانون الأول) 2017، يبلغ ألفي جندي. كما تواصلت الولايات المتحدة دعمها لعملية السلام التي تُجرى في جنيف، ويقود المساعي فيها كل من مبعوث الأمم المتحدة الخاص «ستافان دي ميستورا» و«اللجنة الولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية». ولم تُؤدِّ الولايات المتحدة أي دور تنظيمي في مؤتمري أستانا وسوتشي، وهما مؤتمرات آخران تدعمهما روسيا وإيران وتركيا، إلى جانب حلفاء آخرين في المنطقة.

وقد ظلت الولايات المتحدة، طوال مدة الصراع السوري، أكبر مانح للمساعدات الإنسانية في هذه الأزمة السورية. كما قدّرت «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID)، في نهاية المدة المشمولة بالتقرير، أن ثلاثة عشر مليون ومائة ألف سوري لا يزالون في حاجة إلى المساعدات الإنسانية؛ بما في ذلك ستة ملايين وثلاثمائة ألف نازح في الداخل السوري وستة ملايين لاجئ في البلدان المجاورة. وقد تجاوز إجمالي المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة منذ عام 2012 مبلغاً قدره سبعة مليارات

وأربعمئة واثنين وثمانون مليون دولار أمريكي. كما أن الولايات المتحدة توفر التمويل لبرامج المساعدات الإنسانية بما فيها برامج مساعدات الأمن الغذائي والزراعي، والتغذية، والحماية، والمساعدات الغذائية العاجلة.

كما قدمت وزارة الخارجية الأمريكية الدعم لبرامج المجتمع المدني والإعلام في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وكذلك، تُقدّم الولايات المتحدة وعلى نحو مستمر الدعم للجهود الدولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في هذا الصراع والتحقيق فيها، بما في ذلك «اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية» المكلفة بأداء أعمالها من «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة، وكذلك «الآلية الدولية المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية لأخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في سوريا». كما ركزت عدة مبادرات دولية أخرى على ضرورة محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الوحشية؛ ومنها «لجنة العدالة الدولية والمساءلة» و«المركز السوري للعدالة والمساءلة».

وفي عام 2017، تداول الكونجرس الأمريكي مشروع قانونين بشأن العراق وسوريا؛ وهما: قانون (S. 1158)؛ وهو «قانون إيلي ويزل لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية لعام 2017»، والذي قُدّم في مايو (أيار) 2017، وكذا قانون (390H.R.)؛ وهو «قانون الإغاثات الطارئة والمساءلة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في العراق وسوريا لعام 2017»، والذي قُدّم في يناير (كانون الثاني) 2017، وكلاهما يهدفان إلى إعادة الاستقرار ونشر السلام في العراق وسوريا. ومن شأن القانون (S. 1158) أن يوجه عنية وزير الخارجية إلى إنشاء فرقة عمل لتقصي الجرائم الوحشية الجماعية، تحت مظلة وزارة الخارجية، على أن تكون مهمتها تعزيز مساعي الوزارة فيما يتصل بمكافحة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية والتخفيف من حدتها وإبداء الاستجابة بإزائها. أما القانون (H.R. 390) فمن شأنه أن يُمكن وزير الخارجية الأمريكي ومدير «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) من تقديم المساعدات دعماً لمساعي مختلف الكيانات، بما فيها المنظمات غير الحكومية، إلى إجراء الأنشطة اللازمة لمعالجة جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق وسوريا، بما في ذلك إجراء التحقيقات الجنائية وجمع الأدلة وحفظها. كما أن مشروع القانون هذا من شأنه أن يُمكن وزير الخارجية الأمريكي ومدير «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) من تقديم المساعدات إلى الكيانات التي يريان أنها قادرة على إدارة المساعدات الإنسانية، أو مساعدات إعادة الاستقرار، أو مساعدات إعادة التأهيل، وتقديمها على نحو جاد أو فاعل إلى أبناء الأقليات الدينية والعرقية في العراق وسوريا، ممن وقعوا ضحية الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب التي ارتكبتها تنظيم داعش، أو ممن ينتمون بخلاف ذلك إلى طوائف مضطهدة.

إلى جانب ذلك، قُدّم مشروع القانون (S. 905)؛ وهو «قانون المساءلة فيما يتعلق بجرائم الحرب في سوريا»، في شهر يونيو (حزيران) 2017. ويستلزم مشروع القانون هذا تقديم تقرير بشأن محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية في سوريا، مع التفويض بتقديم المساعدات الفنية في سبيل ذلك. كما أن القانون (4238H.R.)؛ وهو «قانون العقوبات المفروضة على الإرهابيين المقاتلين بالوكالة عن إيران لعام 2017»، من شأنه أن يفرض عقوبات تتعلق بالأعمال الإرهابية على جماعتين من أشنع الجماعات المسلحة التي تمسك إيران بزمامها في العراق وسوريا؛ وهما: جماعة «عصائب أهل الحق» و«حركة حزب الله النجباء» اللتان ارتكبتا جرائم طائفية في جميع أنحاء سوريا.

وفي أغسطس (آب)، أعلن وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» أن «تنظيم داعش مسؤول بوضوح عن الإبادة الجماعية ضد الأيزيديين والمسيحيين والمسلمين الشيعة في المناطق التي يسيطر عليها الآن أو تلك التي أحكم قبضته عليها منذ وقت. كما أن هذا التنظيم مسؤول أيضاً عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم التطهير العرقي بحق هذه الجماعات نفسها، بل وبحق المسلمين السنّة والأكراد والأقليات الأخرى في بعض الحالات... ومن ثمّ، فإن حماية هذه الجماعات، وغيرها ممن يتعرضون لهذا التطرف الدموي، تُعدُّ أولوية حقوقية لدى إدارة الرئيس ترامب». وهي الأولوية التي شدّد عليها وزير الخارجية الأمريكية وغيره من كبار المسؤولين الأمريكيين طوال عام 2017. وفي العام ذاته، التقى المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا سابقاً «مايكل رانتني» وغيره من المسؤولين بالسوريين من مختلف الانتماءات الدينية، بما في ذلك أبناء الطوائف المسيحية الأرثوذكسية والسنّية والدرزية والعلوية، بغية مناقشة سبل مساعدة السكان المستضعفين في سوريا.